

حوكمة شركات التأمين من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

Corporate Governance of Insurance Companies through the Adoption of International Accounting Standards

حميد بوفيجلين¹، مريم رياض²

¹ طالب دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: مالية وتأمينات، boufidjeline.hamid@gmail.com

² أستاذة التعليم العالي، Riad.meriem@cu-tipaza.dz

القبول: 2025-10-04

الاستلام: 2025-08-16

ملخص:

تُعتبر الحوكمة إطاراً استراتيجياً أساسياً في إدارة المؤسسات الاقتصادية، إذ تستند إلى مجموعة من المعايير التي باتت ضرورية في عصرنا الحديث لتعزيز الأداء المؤسسي وترسيخ الثقة مع مختلف الأطراف المعنية، وقد دفعت أهمية هذه الآليات شركات التأمين، بوصفها من أكثر المؤسسات عرضة للمخاطر المالية، إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية بما يضمن شفافية أكبر وكفاءة أعلى في إدارة مواردها. يركز هذا البحث من المنظور النظري على سبل تطبيق تلك المعايير في شركات التأمين باعتبارها شركات خدمية ذات خصوصية في التعامل مع المخاطر. وقد اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي من خلال تقديم طرق عمل هذه المعايير على مستوى شركات التأمين. كلمات مفتاحية: الحوكمة، حوكمة الشركات، شركات التأمين، المعايير الدولية للمحاسبة.

Abstract:

Governance is considered a fundamental strategic framework in the management of economic organizations, as it is based on a set of standards that have become essential in our modern era to improve organizational performance and strengthen trust with various stakeholders. The importance of these mechanisms has driven insurance companies -being among the institutions most exposed to financial risks- to adopt international accounting

standards, ensuring greater transparency and higher efficiency in managing their resources.

From a theoretical perspective, this research focuses on the ways of applying these standards in insurance companies, as service-oriented entities with particular characteristics in risk management. The study employs the content analysis method by addressing explanations related to how these standards operate within insurance companies.

Keywords: Governance; Corporate Governance; Insurance Companies; International Accounting Standards.

المؤلف المراسل: حميد بوفيجلين، الإيميل: boufidjeline.hamid@gmail.com

1. مقدمة :

تتخذ الحوكمة غالبا أوجها عديدة، حيث تُعدُّ الركيزة الأساسية التي تمكن الشركات من تعزيز فعالية هيكلها التنظيمي وضبط تعاملاتها الإدارية والمالية. وتتلور أهم قضايا الحوكمة في ضمان المساءلة عبر مجموعة من الآليات التي توفر شفافية كافية، مما يضمن إدارة ناجعة للمؤسسة ويُحقق فوائد ملموسة على الصعيدين الحالي والمستقبلي. ورغم تداخلها مع إدارة المؤسسة المباشرة، تُعتبر الحوكمة إطارًا مستقلًا يُعنى بحماية مصالح المساهمين وفق أفضل النماذج العالمية، انطلاقًا من تحقيق الكفاءة الاقتصادية المرجوة.

تُعتبر شركات التأمين مؤسسات خدماتية تقدم لربائنها تغطيةً تأمينية مقابل أقساط تؤمنها عبر أصول مالية ومساهمات الملاك. إضافةً إلى قبول المخاطر، تستثمر فائض الأموال في قطاعات ذات عوائد ثابتة لضمان قدرة الشركة على التعويض عند وقوع المطالبات، ولأنها تستثمر هذه الأموال فيمكن أن تكون عرضة لمخاطر مختلف الأزمات المالية، فلجأت إلى آليات الحوكمة المختلفة لمواجهة أخطار محتملة ومن بينها معايير معمول بها دوليا. يعتبر دور الحوكمة محوري في عملية تعزيز أداء شركات التأمين، فيجنبها مختلف الأخطار، ويزيد من ثقة المتعاملين لما تمنحه آليات الحوكمة لمختلف المستفيدين من الشركة وذوي المصالح.

ساهمت حوكمة الشركات بالمعايير العالمية في إحداث تغييرات جوهرية على بيئة الأعمال والمعاملات المالية، وساهمت في تطوير نظم المحاسبة والمراجعة المالية، فتنامى الاهتمام بحوكمة الشركات من خلال رفع

مستوى مساءلة مجلس الإدارة بما يضيف فعالية وظيفية لمختلف المؤسسات والمديريات الفرعية التابعة للشركات، وتجنب حالات الإفلاس والعجز والتعثر خاصة في الجوانب المالية، والمساهمة في رفع الأداء، وتحسين الخدمات المقدمة للزبائن مع مراعاة التزامات المساهمين ومصالحهم. تتجه الدراسة من هذه الناحية إلى معالجة الاشكالية البحثية التالية:

كيف يُمكن أن يسهم تطبيق معايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) في تعزيز فعالية الحوكمة داخل شركات التأمين؟

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي في تناول الموضوع، حيث تم تقديم جانب نظري يعرّف بمفهوم الحوكمة وشركات التأمين، مع التركيز على أبرز المعايير وآليات تطبيقها في هذا القطاع. كما تم تسليط الضوء على أهم المؤشرات المعتمدة من قبل المؤسسات الدولية، والتي تجسدت في شكل نظم محاسبية ورقابية عالمية تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية داخل شركات التأمين، بما يعزز الشفافية، الانضباط المالي، جودة الإفصاح، ويساهم في تحقيق حوكمة فعالة.

2. ماهية حوكمة الشركات: تُمثل حوكمة الشركات منظومة تفاعلية تتكون من ثلاث أجزاء رئيسية، والتي تنطلق من المدخلات وكيفية تشغيلها وصولاً إلى مخرجات العملية (المستهداني، 2011، الصفحات 25-26)، ويُرجع أغلب الأكاديميين ظهور المصطلح إلى بروز نظرية الوكالة عقب انهيارات مالية مست مصالح معظم الدول الكبرى، رغم أن جذور الفكرة سبقت ذلك بزمان بعيد إلى الحرب العالمية الثانية مع أعمال بيرل ومينز (Berle - Mens) عام 1932، اللذان لاحظا من خلال دراستهما وجود صعوبة في إدارة شركات أمريكية من طرف ملاكها الأصليين، فتنامى أعداد المساهمين في الشركة الواحدة واختلاف مستويات معارفهم الإدارية وأراءهم يخلق نوع من الأزمات مما يستدعي انتخاب وكلاء ينوبون عنهم في تسيير مصالحهم، وضمان آليات تساهم في حماية مصالحهم واستمرار تحسين أداء الشركة. عُرفت نظرية الوكالة فيما بعد شكل من العلاقات بين الفاعلين، تمثل عقدا بين صاحب رأس المال ووكيله، فيقوم الأخير بمهام تمثل الأول إداريا، ويسهر على السير الحسن للشركة. (ميرة، 2012، صفحة 18). نستنتج من خلال ما سبق أن الدوافع التي أدت بالمنظرين إلى البحث في الحوكمة تتمثل أساسا إلى استحالة إدارة شركات المساهمة من طرف جميع

المساهمين، كما قد يحدث أن يكون صاحب الأسهم غير قادر على الإدارة لسبب من الأسباب، فمثلت الوكالة خيارا مناسباً ليكون بديلاً عن الأشخاص غير القادرين على أداء مهام إدارية لسبب من الأسباب. طرحت Fama سنة 1980 مشكلة الوكالة في حدوث صراع داخل الشركة ناجم عن فصل بين الملكية والإدارة، فابتكر الثنائي Monks وminow حل للمعضلة التي واجهوها، يكمن ذلك في اقرار الحوكمة لسد الاختلافات التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكى الشركة جراء الممارسات السلبية التي تضر الشركة (جوهر، 2014، صفحة 201). ساهمت هيئة تريودي (commission Traduay) سنة 1985 في تحديد أسباب سوء التسيير، لتصيغ توصيات عن الحوكمة سنة 1987. تفرض وفقها الحوكمة توفير الرقابة المستقلة مع تحقيق داخلي موضوعي يدعو لضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية (المستهداني، 2011، صفحة 28). نستنتج من خلال ما سلف ذكره أن أهم ما ميز الحوكمة خلال هذه المرحلة من نشأتها هو القضاء على صراع المالكين ووكلاءهم، وتحقيق فصل مرن بين الملكية والإدارة، يضاف إلى ذلك مكافحة الأداء السلبي والفساد، وخلق الثقة بين أطراف المعادلة، وتحقيق الرقابة على عمل الإدارة.

1.2. تعريف حوكمة الشركات: تعود أصول مصطلح الحوكمة إلى الكلمة الاغريقية Kuberman، ويعني قدرة ربان السفينة على قيادتها في بحر من الأمواج والعواصف، وما يتحلى به من أخلاق يسعى بفضلها إلى حماية الأرواح والمصالح المتمثلة في البضائع، وإيصالها ثم دفعها إلى أصحابها، فبإتمامه مهمته عند الميناء يُطلق عليه اسم القبطان المتحوم (Geverner Good)، ليُطور المصطلح إلى Governance باللغة الإنجليزية، ويترجم مباشرة إلى اللغة العربية بأنه: أسلوب ممارسة السلطات للإدارة الرشيدة، فمصطلح الحوكمة في أصله حسن تسيير شؤون الدولة، ومن هذا المنطلق صنف البنك الدولي أسلوب التسيير في البلدان النامية ضمن "الحوكمة الضعيفة" فعرف الحوكمة بأنها: "الطريقة التي تمارس بها السلطة بغرض تسيير وتطوير الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلد" (المستهداني، 2011، صفحة 28). تظهر مرتكزات الحوكمة الرئيسية من خلال تعاريفها توافقاً لمجموعة من التقاليد الثقافية المؤسساتية، و النظم الانتخابية والاجتماعية الحياة المناسبة

والمنشودة للشعب، فهي: "المساعي الرامية لترقية الحكم والثقافة وجهود مكافحة الفساد". (Hichem, 2014, p. 12).

تعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بصفة عامة على أنها نظم قائمة على أساس الإدارة الرشيدة للبنى المؤسساتية لمعالجة مختلف مجالات أعمالها، تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها علم العلاقات بين العاملين على السير الشركة، ومجلس إدارتها، وملاك الأسهم، وأصحاب المصالح (حسين، 2015، صفحة 128)

تتضمن الحوكمة مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة ومختلف الهياكل مثل مجلس الإدارة والمساهمين وكل من تربطه مصلحة بالشركة، ويتم ذلك بتوظيف إجراءات وهياكل مختلفة، فهي النظام الذي يحكم العلاقات بين أطراف أساسية من الشركة والذين لهم مصلحة معها (خالد، 2018، صفحة 144). تُعرف الحوكمة إجرائياً من خلال ما سبق بأنها: "نظام إداري يتضمن شبكة علاقات بين إدارة الشركات والمؤسسات ومختلف المنظمات، ومجلس الإدارة، ومختلف الأشخاص الطبيعيين الذين يملكون أسهماً، أو الذين تربطهم بالمؤسسة مصالح قائمة، فتحكم أعمالها من خلال مجموعة من الإجراءات والهياكل، التي تؤدي مجتمعة إلى تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة".

انتقل المصطلح إلى مجال تسيير الشركات، ويُمثل مجال الدراسة من خلال معالجتنا لموضوع حوكمة الشركات، تُعرف حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة القوانين والنظم والقرارات، التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص أو وحدات القطاع العام"؛ وتمثل الحوكمة أيضاً حالة "State of Affaire" وعملية "Process" واتجاه "Atitude" و تيار "Streem"، وتعتبر في الوقت نفسه مزيج من بينها، وهي عامل صحة وحيوية، وتعتبر بمثابة نظام مناعة وحماية وتفعيل نظام يحكم الحركة ويضبط الاتجاه ويحمي ويؤمن سلامة كافة التصرفات، ونزاهة السلوكيات داخل الشركات ويصنع من أجلها سياج أمان وحاجز حماية فعال. نذكر أيضاً بعض التعريفات المؤسساتية لحوكمة الشركات (عدالة، 2021، صفحة 401)، وأهمها (عدالة، 2021، صفحة 401):

● تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

تعرفه المنظمة على أساس مجموعة العلاقات بين ومجلس الإدارة و مختلف الجهات التي لها مصلحة مع الشركة، فتعبر بذلك عن أهدافها ووسائل تحقيقها، والطريقة اللازمة لتطبيق الرقابة على أعمالها، ويكون ذلك بين المجلس و الإدارة التنفيذية، ومختلف التحفيزات اللازمة لتحقيق الأهداف.

• كما أن تقرير (Cadbury) يعرف: يعتمد إقتصاد دولة ما على زيادة كفاءة الشركات وهكذا فإن فعالية مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته تحدد الوضع التنافسي للدولة... يجب عليه توجيه الشركة في حدود نظام محاسبي رقابي فعال وهذا هو دور الحوكمة... حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب.

• تعريف القانون الجزائري: الحوكمة هي فلسفة التسيير وفي نفس الوقت مجموع القواعد التطبيقية الموجهة لتأكيد بقاء وتنافسية المؤسسة.

نُعرف حوكمة الشركات وفق ما سبق ذكره من التعريفات بأنها: "فلسفة تسيير قائمة على نظام قانوني يحكم البيئة القرارية للشركة، وينظم شبكة العلاقات بين إدارتها ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، فتوفر الحوافز التنفيذية التي تؤدي إلى تحقيق الجودة والفعالية والتنافسية من خلال مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية، والتي تتضمن نظامين محاسبي ورقابي فعالين".

2.2. أهمية حوكمة الشركات: تكمن أهمية حوكمة الشركات في المزايا التسييرية والتنظيمية والمالية التي تتيحها للشركات ومصالح الدول، فالحوكمة تخفف مخاطر الفساد المالي والإداري في المؤسسات، وتحسن الأداء في مختلف مجالات العمل، مما يؤدي إلى التطور، وتجلب الاستثمارات الخارجية، وتنمي مستويات التنافسية للمنتجات، يضاف إلى ذلك أنها تخلق ثقة بين المتعاملين والشركات.

3.2. خصائص حوكمة الشركات: تتميز حوكمة الشركات عن مختلف أشكال التسيير بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي (سنجا، 2022، صفحة 1226):

• الإنضباط: يتبنى من خلاله القائمون على الإدارة سلوكيات أخلاقية تتماشى ومصلحة المساهمين والزبائن، فيحقق بذلك حوافز تتعلق بسعر عادل للسهم وتقدير سليم لحقوق الملكية، وتوجيه الديون إلى مشاريع مربحة.

- الشفافية والافصاح: تعني إعداد صور واضحة عما يحدث من خلال توضيح الأهداف المالية، فيتم عملا لتحقيق ذلك الإعلان الدوري لجميع الأطراف في تقارير خاصة ما حققته الشركة من نتائج مالية بالاعتماد على المعايير العالمية للمحاسبة.
- المحاسبة والمراجعة، وتوفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الأنترنت؛
- الاستقلالية: تعني تجنب التأثيرات الغير ضرورية نتيجة للضغوطات، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويفترض عنصر الاستقلالية أن يتواجد بالشركة لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، كما تدعم وجود مراجعين مستقلين؛
- المساءلة: تتحقق عملية المساءلة من خلال التخلي عن الذاتية في معالجة قضايا الشركة، وتقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، واتخاذ إجراءات رادعة وفعالة ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم، واللجوء إلى التحقيق الفوري في كل أشكال التجاوزات، وتحديد العقوبات المناسبة في حالة حدوثها.
- المسؤولية: تتمثل في التزام الإداريين ومجلس الإدارة بمسؤولياتهم أمام كافة الأطراف أصحاب المصالح من خلال عدم قيام الإدارة بدور تنفيذي، فيكون أعضائه مستقلين وغير موظفين، يعقدون اجتماعاتهم بشكل دوري في وجود لجنة مراجعة ترشح مراجعا خارجيا، والذي يخضع لرقابة أعماله إلى اللجنة، وتسهر على مراجعة تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على عملهم.
- العدالة: يتم من خلالها احترام حقوق كل المساهمين، فيُنصف مساهمي الأقلية من طرف مساهمو الأغلبية، والعدالة وفق الأسهم بالنسبة للأصوات، والمكافئات القائمة على المساواة بين مكونات ومجلس الإدارة، وعدل بالنسبة لحقوق المساهمين، ويكون اعتراضهم بشكل عادل تكفله الشركة للجميع، والمشاركة في تعيين المديرين وأيضا في إتخاذ القرارات؛

● المسؤولية الاجتماعية: يُنظر إليها قانونية على كون الشركة كشخص اعتباري مواطن صالح في مجتمعه، فيجب أن تتوفر سياسة رشيدة تتسم بسلوك أخلاقي، وتعتمد سياسات واضحة وعادلة بالنسبة للتوظيف على أساس الكفاءة، ونفس الشيء بالنسبة لسياسة المسؤولية البيئية.

4.2. أهداف حوكمة الشركات: تتمثل أهداف حوكمة الشركات التي تؤدي إلى تنامي أهميتها، فالحوكمة تُحسن صورة الشركات لدى المتعاملين وأصحاب المصالح، وتؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار داخلها، وترسخ الاعتبارات الأخلاقية في عملها من خلال تنمية درجة الوضوح والشفافية، وتساعد على تعزيز مستوى المسؤولية لدى المديرين والمسؤولين، وتدعم الكفاءة والنزاهة في أسواق المال، كما تساعد على مراعاة مصالح المجتمع والعمال. تمنع كذلك احتكار السلطة والقرار والتعسف في استخدام السلطة، وتجنب الأزمات المالية من خلال الرقابة والمتابعة، والتنبؤ بمستقبل الشركة والأسواق المحلية والدولية، وتحمي حقوق المساهمين، وتسهل عملية تحميل المعلومات، والوصول إليها، وضمان الإدارة بينهم العدل في الربح والانتخاب. (سنيح، 2022، صفحة 1261).

3. ماهية شركات التأمين: شرحنا سالفاً أن الحوكمة تتعلق بالشركات والدول، ومؤسسات الدولة المختلفة، وعلى ذلك نتطرق في هذا الفرع من الدراسة إلى تحديد المفهوم بالنسبة لشركات التأمين.

1.3. تعريف التأمين من خلال التشريعات الوطنية: يُعتبر المشرع المصري من أعرق الذين تعرضوا لملف التأمين باقرار قواعد قانونية، فورد في المادة 747 مدني: التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدي الى المؤمن له او المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا او ايرادا مرتبا، او أي عوض مالي اخر في حالة وقوع الحادث او تحقيق الخطر المبين بالعقد وذلك في نصير قسط او اية دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن" (الزميري، 2014، صفحة 38).

عرف المشرع الجزائري التأمين بنص المادة 619 من القانون المدني بأنه: "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ايرادا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية

أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن". ورد نفس النص في المادة الثانية من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المعدل والمتمم.

2.3. التعريفات الاصطلاحية: يُعرف التأمين بأنه: "عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين على تعهد لصالحه أو لصالح الغير في حالة تحقيق خطر معين من المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر ويعتمد في ذلك على قانون (الأعداد الكبيرة والحساب الاحتمالات وكذلك اجراء المقاصة) بين الأخطاء كما يمكن اللجوء في سبيل ذلك الى فنيات أخرى كإعادة التأمين" (75-58، 1975). يُعرفه أيضا الفقيه القانوني الفرنسي hémard joseph على أنه: "عملية يحصل فيها أحد الطرفين، وهو المؤمن له، نظير قسط يدفعه على تعهد الطرف الآخر وهو المؤمن بأداء معين عند تحقيق الخطر المتفق عليه من الطرف الآخر، وهو المؤمن تعهد بمقتضاه بدفع هذا الأخير أداء معنيا، وذلك بانه يأخذ المؤمن على عاتقه مجموعة من المخاطر ويجري بينها المقاصة طبقا لقوانين الإحصاء" (joseph، 1924 ، صفحة 25).

3.3. مفهوم شركات التأمين: يُعبر مصطلح شركة التأمين على منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، تقدم خدمات التأمين لزبائنها، فتجمع الأقساط من المؤمن لهم، وتستثمر الحاصل في استثمارات مضمونة لتوفر المبالغ اللازمة لتعويضات المؤمن لهم، وتسعى لتحقيق الربح المحدد من خلال الفرق الايجابي بين عائدات الاستثمار والمبالغ المتعلقة بالتعويضات الواجب دفعها للمؤمن لهم، وتنقسم عمل هذه الشركات إلى أنواع حسب طبيعة النشاط (الزماميري،، 2014، صفحة 40).

4.3. مصادر أموال شركات التأمين واستخدامها: تحصل الشركات المختصة في التأمين على أصولها المالية من خلال مجموعة من المصادر، وتوجه شركات التأمين الجزء الأكبر من مصادر أموالها المتاحة إلى الاستثمارات طويلة الأجل مما يعني ضالة الوزن النسبي للاستثمارات قصيرة الأجل . تتمثل أهم مصادر هذه الأموال في: حقوق المساهمين (حقوق الملكية)، وتتضمن رأس المال من احتياطات وأرباح، وهي أهم نسب الأصول؛ المخصصات الفنية (حقوق حملة الوثائق) وتعني المخصصات المتدفقة؛ نسبة ضئيلة تمثلها الأصول الثابتة الخاصة بالتشغيل (الزماميري،، 2014، صفحة 40).

5.3. آليات الحوكمة في شركات التأمين: تعتمد أغلب شركات التأمين في العالم على آليات الحوكمة الرئيسية، والتي تعتمد على طرائق خارج الشركة وأخرى داخلها، والتي تُصنف وفق ذلك إلى:

- آليات المراجعة الخارجية: تعتمد هذه التقنية على إبداء المراجع الخارجي رأيه، وتمتد هذه المراجعة إلى تقارير الخبير الإكتواري. والذي يُعرف على أنه خبير في رياضيات التأمين، وتسعير مخاطر التأمين، وتكوين احتياطات فنية تناسب نشاط شركات التأمين. تعتمد المراجعة الخارجية أيضا على هيئة الإشراف والرقابة، والتي تعتبر من أهم آليات الحوكمة، فهي شكل رئيس من رقابة المخاطر، وتحمي ما الأطراف في شركة التأمين، واصحاب المصالح.

- الآليات الداخلية للحوكمة شركات التأمين: وتنقسم إلى ثلاث آليات، تتمثل أولاها في مجلس الإدارة المكون غالبا من أعضاء تنفيذيين من داخل الشركة، وخارجيين مستقلين. يمارس وظيفة الإشراف والمراقبة بحرية وطريقة مستقلة عن الإدارة. يعين في مهامه لجان مساعدة أهمها: لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة التعيينات، ... الخ. يتمثل الثاني في عنصر المراجعة الداخلية كآلية مهمة من آليات الحوكمة، وتُعتبر رقابة داخلية من طرف الإدارة، تساعد على تحديد الأخطار والانحرافات بأنواعها، وتصحيحها في وقتها، وتتمثل أهم مهامها في فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة شركة التأمين، وأهم الضوابط المتحركة في أداء الشركة. تتمثل الآلية الثالثة في إدارة المخاطر، فهي شركات معرضة للأخطار المالية نتيجة طبيعة عملها، فتعاملها في أسواق مالية تتعرض باستمرار للتقلبات والأزمات، فتسعى من خلال هذه الآلية إلى تحقيق ما يلي: حماية المصالح، وتخلق القيم العالية للشركة، ويتم ذلك من خلال نظم رقابة فعالة، وتضمن تنظيم الضوابط التنظيمية والرقابية على نحو كافٍ وفعال.

4. حوكمة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS : تحول موضوع تطبيق مبادئ الحوكمة على الشركات بصفة عامة والشركات الخدمانية إلى أحد أهم القضايا التي يعالجها الاقتصاديون في العالم، فمازالت الأبحاث مستمرة لخلق التوليفة المناسبة لتطبيق جيد للحوكمة المؤسسية، فظهرت على ضوء ذلك مجموعة من المبادئ والآليات الدولية التي يُمثل تطبيقها على شركات التأمين موضوع الدراسة من خلال هذا الجزء منها. تمثل القوائم المالية صورة حقيقية عن وضع المؤسسة المالي، فطريقة اعدادها يولها محاسبو

الشركة أهمية بالغة، ولها تأثير على موقف الشركة أمام الهيئات المختصة والسلطات السياسية عموماً، وتُعتبر عن الوضع الذي يجب تسويقه دولياً عن حالة الشركة، ويختلف اعداد هذه القوائم وفق النظم والمبادئ المحاسبية من دولة إلى أخرى، مما دفع الدول في إطار عولمة النظم إلى بحث توافق دولي لإعداد القوائم وفق نظم ومبادئ محاسبية موحدة وعالمية (حميدوش، 2018، الصفحات 124-125).

1.4. تعريف المعايير المحاسبية وأهميتها: يعني الاقتصاديون بالمعيار المحاسبي (Standard Accounting): يعبر عنه بأنه ما ما يسترشد به لقياس مجموعة العاملين و مختلف الأحداث التي لها التأثير المباشر على مركز الشركة المالي. (نوري، 2009، صفحة 12). يمكن أن نخلص من خلال التعريف الذي ذكرناه إلى أهمية المعايير المحاسبية، والتي يمكن تلخيصها في: الارشاد المتعلق بالعملية المحاسبية وقياساتها، أداة القياس الرئيسة لمختلف العمليات المالية، يُحدد الظروف المحيطة بالأداء المالي للشركة والمؤثرة فيها، يوضح الوضع المالي للشركة ومركزها المالي ورقم أعمالها، يُقدم معلومات دقيقة للمستفيدين من الشركة، فيرفع أسهم الثقة فيها.

يُمثل المعيار المحاسبي أيضاً قانون يعمل وفقه المحاسب في عملية تحضيره القوائم المالية، فيُمثل مجموعة من المقاييس التي تحكم عمله، ويهدف إلى ترشيد عمليات المحاسبة والتدقيق، فيختلف بذلك عن مختلف الاجراءات المحاسبية، فيلعب دور الموجه والمرشد الفعلي للأداء المحاسبي في الشركة، ويساعد على جعل الكشوفات المالية ذات قابلية للمقارنة والفهم من قبل الآخرين المستفيدين من الشركة (نوري، 2009، صفحة 12).

2.4. نشأة تطور معايير المحاسبة الدولية: عرفت عملية هيكلة المعايير المحاسبية تطورات وصلت من خلالها إلى الأشكال المعتمدة حالياً، فمطلع القرن الماضي يُمثل البداية الفعلية للبحوث المتعلقة بها، فقد شهدت سانت لويس في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1904 عقد المؤتمر المحاسبي الأول برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكيين، الذين أعلنوا لاحقاً تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917. هدف كل من المؤتمر والمجمع إلى توحيد الجهود في مجال المحاسبة، واستمرت المؤتمرات الناشطة في المجال المحاسبي إلى غاية المؤتمر السابع عشر الذي انعقد في اسطنبول خلال شهر نوفمبر 2006، وكل مؤتمر

من المؤتمرات السابقة أضاف أسس وحلول أكثر فعالية، وقد ورد في آخر مؤتمر لها كيف تساهم العالية للمحاسبة في تنمية الدول، وكيفية عملها لخلق اسواق عمل مستقرة، وتضمن دور الخبراء في مجالات للمحاسبة تقييم المشاريع، و اقرار معايير عالمية وبيئة تطبيقها، تأسيس أهم المنظمات المحاسبية الدولية: لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). (حميدوش، 2018، الصفحات 138-139)

أ. التعريف بلجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC): نشأت اللجنة بمبادرة عشر دول عام 1973، لتضم لاحقا كل الدول المنخرطة في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، ليرفع عدد الدول المنتسبة إليها تدريجيا فبلغ 104 دولة منذ 1999، فمثلت اللجنة اتحادا دوليا يهدف إلى تعزيز مهنة المحاسبة وزيادة فعاليتها في تطوير الاقتصاد العالمي من خلال تبني معايير مهنية أكثر فعالية (حميدوش، 2018، الصفحات 138-139).

ب. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): بعد أن أنشأت الدول العشر اللجنة سألقة الذكر أنشأت الاتحاد الدولي للمحاسبين في 07 أكتوبر 1977، والذي انخرطت فيه مباشرة 49 دولة مؤسسة ممثلة ب 63 منظمة مهنية، وجعلت مهمته الأساسية تطوير مهنة المحاسبة، والمساهمة في تطوير اقتصاديات الدول، فيسعى لترسيخ الالتزام بالمعايير المهنية ذات المستوى العالي من حيث جودتها، ومنها معيار عالمي الرقابة على الجودة، وخلقته العدل من خلال قواعد دولية، وتحديد معايير محاسبة في القطاع العام (حميدوش، 2018، صفحة 140).

انبثق عن اللجنة معايير دولية للتدقيق، وحدث من خلالها الممارسات المهنية للقطاع عبر كافة أنحاء العالم، والتي بلغت 27 معيار عام 1988، فلقيت اهتماما واسعا نتيجة تضيق الفجوة في الأداء بين العاملين في مختلف دول العالم للاقتراب من الموضوعية قدر الإمكان. وضع الإتحاد أيضا برنامجا مؤلفا من 12 بند عام 1977، أهمها: كفاءات الممارسة الفعلية للمراجعة، وضع قاموس استدلال عن الأهداف المهنية، تطوير الإعلان والتكوين وضع إرشادات لممارسة المراجعة الدولية؛ وضع دليل للسلوك المهني للتقيد به من قبل المنظمات والأعضاء؛ تطوير برامج للتعليم المستمر والتدريب المهني؛ جمع وتحليل ونشر المعلومات

المتعلقة بممارسة مهنة المراجعة الخارجية بهدف رفع فعاليتها؛ تنظيم وتعزيز وتبادل المعلومات والمنشورات المهنية (حميدوش، 2018، صفحة 140).

3.4. أهداف معايير المحاسبة الدولية: تسعى اللجنة والاتحاد من خلال مجموعة المعايير التي أنشأتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: توفير المعايير المحاسبية يسترشد بها في القوائم وتحقيق الربح للجميع، وتنمية التسويق بين نظم وقواعد وإجراءات المحاسبة الخاصة بالقوائم المالية (حميدوش، 2018، صفحة 142). فنشرت اللجنة المعايير لتحقيق الأهداف، وأهمها: التأكد من مطابقة القوائم المالية المنشورة لمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح عن ذلك؛ توجيه مختلف الجهات نحوى تبني المعايير المحاسبية والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية؛ والزام المراجعين الخارجيين بالتحقق من التزام الشركات بتبني معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية والبيانات المالية. (نوري، 2009، الصفحات 15-16)

4.4. خصائص المعايير المحاسبية الدولية: تتميز المعايير المحاسبية المعتمدة من طرف اللجنة بمجموعة من الخصائص، إذ تتميز بالاتساق المنطقي الداخلي والخارجي، كما تلائم كافة الظروف البيئية والواقع التطبيق العملي، وتتميز بالمرونة المناسبة لهذه الظروف، فهي عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة. تعتبر أيضا واقعية متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة، وتأتي واضحة ومفهومة لكل المستخدمين، حيادية عن مصالح مختلف الأطراف، منسجمة مع أهداف المحاسبة المالية للشركة، وتخضع لإجماع خاصة بعد ما عرفته هيئة المعايير المحاسبة الدولية (IASB) من اصلاحات، وقادرة على التوفيق بين التباين الذي يزم الممارسات المحاسبية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، ولكنها ليست إجبارية، فلا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية. (بلغيث، 2004، صفحة 13):

5.4. معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) الخاصة بشركات التأمين: تُعتبر شركات التأمين مؤسسات خدمائية، ولزيد من الثقة بين المستفيدين سواء من المساهمين أو الزبائن تطبق الشركات معايير المحاسبة الدولية، ويتميز نشاطها بطابع الخصوصية المتعلق بطبيعة نشاطها، فتظهر مشكلات التوافق المتعلق بطرائق معالجة العمليات المختلفة، فبحثت عن معايير دولية تخلق توافق، فتبني معيار عقود التأمين من قبلها يتطلب الاعتماد على معايير ذات علاقة مع المعيار، والتي تتمثل في: معيار تبني معايير الإبلاغ المالي

الدولي لأول مرة IFRS1 ، معيار عرض القوائم المالية IAS1 ، كما توجد معايير تعود إليها شركات التأمين عند تطبيقها لمعيار عقود التأمين وهي تتعلق بالمعايير الخاصة بتقييم الأصول والخصوم المالية IAS32 و IAS39 و IFRS7 باستثناء الأصول والخصوم التي تدخل في مجال تطبيق معايير أخرى كمنافع المستخدمين المشار إليها في المعيار IAS19 والمعيار IFRS2 . (بونعجة،، 2012، صفحة 7)

أ. عرض القوائم المالية (IAS1)، منافع المستخدمين (IAS19): تؤثر مجموعة من المعايير على شركات التأمين بنفس الشكل، ومن بينها المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) "عرض القوائم المالية"، والذي خلق قاعدة مهمة تخص عرض وتمثيل القواعد المالية، فمن خلالها يمكن القيام بعملية مقارنة للكيان في المرحلة الحالية مع فترات متباعدة من عمله السابق، ويمكن القيام بنفس العملية اتجاه الكيانات المماثلة في نفس القطاع (بونعجة،، 2012، صفحة 7)، ومن أهدافها التأسيس لكيفيات عرض القوائم المستخدمة كثيرا أنها ذات قابلية أن تتم مقارنتها، ومعرفة الإطار الكلي لعرض القوائم المالية والمسؤوليات المتعلقة بذلك، وأشكالها، وطرائق إعدادها، ومزاياها والحد الأدنى من البنود المعروضة في القوائم المالية. تمكن من وضع الأسس التي يتم بناء عليها تصنيف بنود القوائم المالية وتحديد السياسات المحاسبية الواجب إتباعها، وتساعد على التعرف على الصفات النوعية التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية. (حميدوش، 2018، صفحة 143)

يتعلق المعيار IAS19 بمنافع المستخدمين، فيهدف إلى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين، يلزم بذلك بشروط شروط الإعراف والقياس والإفصاح، فلذلك أثر بشكلين مختلفين، فبالنسبة للمؤسسات العاملة في التأمين صارت ملزمة بتقييم التزامات التقاعد تجاه مستخدميها، ويجب عليها تطبيق ما ورد في المعيار، أما بالنسبة للشركات الاستشارية (actuarial) فألزمها بتقييم الالتزامات الاجتماعية للمؤسسات، فمازال بعضها يهمل المؤونات الواجب تكوينها في هذا الخصوص، ويكون لهذا المعيار لا أثر يعتد به على النشاط الذي تقوم به هذه الشركات الاستشارية (بونعجة،، 2012، صفحة 7).

نستنتج من خلال ما سبق أن المعيار الذي يعتمد على عرض القوائم المالية (IAS1) وعرض منافع المستخدمين (IAS19) يتضمن مجموعة من الآليات المحاسبية التي تتيح الرقابة كعنصر مهم من عناصر حوكمة شركة التأمين أهمها:

- ✓ تحديد طرائق عرض القوائم المالية بما يتيح مقارنتها.
- ✓ تحديد آليات وأشكال إعداد القوائم المالية ومزاياها الحوكمية.
- ✓ تحديد تصنيفات القوائم المالية والسياسات المحاسبية، والصفات النوعية لإعداد القوائم.
- ✓ الإفصاح عن منافع المستخدمين والموظفين.

ب. عرض الأدوات المالية (IAS32): يفرض المعيار على الشركات عمليات عرض الأدوات المالية، والغاء الوارد في المعيار عن الإفصاح، وخصص معيار مستقل للإفصاح عن الأدوات المالية وهو المعيار IFRS7. يهدف المعيار IAS32 لتحقيق أهداف جديدة تتعلق أساسا بتعزيز فهم مستخدمي القوائم لأهمية الأدوات بالنسبة للمركز المالي للمنشأة وأدائها، والتدفقات النقدية (حميدوش، 2018، صفحة 144)، ويتعلق عمله في محاور أهمها: إبراز كفاءات تبويب الأدوات المالية الصادرة بواسطة الشركة كالتزامات وحق الملكية؛ وصف المعاملة المحاسبية لأسهم الخزينة؛ شرح الظروف الحقيقية التي يتم في ضوءها إجراء مقاصة بين الأصول والتزامات في الميزانية. (بونعجة، 2012، صفحة 7):

يعمل المعيار IAS32 في نطاق محدد يتعلق بعرض وكشف المعلومات، وكل الأدوات المالية باستثناء الحصص في الاستثمارات بالمنشآت التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة، وحقوق والتزامات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين وفق معيار المحاسبة الدولي IAS19 المتعلق بمنافع الموظفين، وعقود التأمين IFRS4، والأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق IFRS4 لاحتوائها على ميزة المشاركة الاختيارية، والعقود والتزامات المنصوص عليها في معاملات الدفع على أساس الأسهم (حميدوش، 2018، الصفحات 144-145).

نخلص من خلال ما سبق شرحه إلى مجموعة من النتائج التي تخص أهمية معيار عرض الأدوات المالية في حوكمة شركات التأمين، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ تحقيق فهم شامل وواسع للمركز المالي للشركة.

✓ تحديد التدفقات النقدية المختلفة من خلال الإفصاح عنها.

✓ تحديد التزامات الشركة المالية وحقوق الملكية فيها.

✓ تحديد الأسهم ومقاصة الالتزامات والأصول.

ج. الاعتراف وقياس الأدوات المالية (IAS39): يحدد المعيار مجموعة من الأحكام المتعلقة بالاعتراف والقياس الخاص بمختلف الموجودات والمطلوبات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع سلع غير المالية، ويكون مطابقة لمختلف التشكيلات والوسائل المالية، ويستثنى من ذلك المهنية ضمن معايير أخرى (حميدوش، 2018، صفحة 145). وينطبق على الحسابات المدينة والدائنة المتعلقة بالإيجارات في الحالات التالية:

✓ الإيجارات: وتضم مختلف الحسابات المدينة المتعلقة بالإيجارات مع الأخذ في الحسبان ما يتم تخصيصه عدم الاعتراف ما يتم تخصيصه ل منخفض، يضاف إلى ذلك الحسابات الدائنة ذات الصلة بالمخصص للإيجار مع الأخذ في الحسبان تخصيصات عدم الاعتراف، وينطبق المعيار IAS39 على المشتقات الضمنية في الإيجارات.

✓ التزامات القروض: تعبر عن كل التزامات القروض خارج نطاق في حالات غير قابلة للسداد من خلال النقود، أو مختلف الوسائل المالية الأخرى، ولم يتم تشخيصها كالتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

✓ عقود شراء أو بيع البنود المالية: تمثل مختلف عقود شراء أو بيع البنود غير المالية جزء من نطاق المعيار في حالات محددة مثل التي يمكن دفعها نقداً أو بأصول مالية أخرى لكنه لا علاقة لها باستلام أو تسليم بند غير مالي مقتناة لهذا الغرض بالاستناد إلى متطلبات المنشأة المتوقعة للشراء أو البيع أو الاستخدام، وتعتبر عقود غير مالية في نطاقه في حالة ظهورها كتسويات صافية، فيتطلب تصنيف الأصول المالية إلى أربع فئات بهدف تحديد كيفية الاعتراف وقياس تلك الأصول في القوائم المالية وكما يلي: أصول محتفظ بها للمتاجرة؛ الأصول المالية المتوفرة للبيع؛ القروض والذمم المدينة؛ الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق.

نخلص مما سبق أن معيار الاعتراف وقياس الأدوات المالية يهدف إلى تحقيق مجموعة من مزايا الحوكمة والشفافية بالنسبة لشركات التأمين، بما يزيد من مستويات الثقة بينها وبين المتعاملين والمستفيدين، وأهم هذه المزايا: تحديد الموجودات والمطلوبات المالية في الشركة؛ إبراز وإظهار عقود الشراء والبيع من سلع غير مالية؛ توضيح حسابات الديون المتعلقة بحالات الإيجار.

يحدد المعيار مجموعة من الأحكام المتعلقة بالاعتراف والقياس الخاص بمختلف الموجودات والمطلوبات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع سلع غير المالية، وينطبق على كافة أشكال الأدوات المالية باستثناء التي تدخل في نطاق معايير أخرى. المطبق في الحسابات المدينة والدائنة المتعلقة بالإيجارات في الحالات التالية د. (IFRS4) الخاص بعقود التأمين: يعتبر المعيار الدولي الرابع لإعداد التقارير المالية، وصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين عام 2004، وُعُدل بتاريخ 2007/01/17، ويسمح لشركة التأمين بأن تمثل لاعتماد المعايير الدولية المختلفة وإضافة تحسينات محدودة على الممارسة المحاسبية السائدة والمرتبطة بمحاسبة التأمين. يعتبر حسب المجلس الناشر له أول معيار يتناول التزامات التأمين، فتنوعت السياسات المحاسبية المتعلقة بالتأمين وتباينت تبعاً للممارسات في القطاعات الأخرى، ليعدل آخر مرة سنة 2009، فجعلوا منه عتبة الدخول إلى المرحلة الثانية من إصدار معيار شامل حول عقود التأمين، وإدخال الشرط المتمثل بضرورة قيام شركات التأمين بالتصريح عن البيانات المتعلقة هذه العقود، وبالتالي فإن أهداف هذا المعيار محدودة، ويهدف إلى التطرق للمبادئ المحاسبية في شركات التأمين. تتمثل أهم مستجدات المعيار فيما يلي:

✓ السياسات المحاسبية: أعفى المعيار شركات التأمين مؤقتاً من بعض متطلبات معايير التقارير المالية الدولية ، مع ضرورة النظر في معيار المحاسبة الدولي رقم 8 السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء في اختيار السياسات المحاسبية لعقود التأمين.

✓ التغيرات في السياسات المحاسبية: يمكن لشركة التأمين وفق المعيار تعديل سياستها المحاسبية، فيجب أن تتماشى التعديلات مع تلبية معايير المجلس لتحسين موثوقية البيانات المالية، ولا تستطيع شركات التأمين القيام بأي من هذه الممارسات بالرغم من أنها تستطيع مواصلة استخدام السياسات المحاسبية، التي تتضمن

أي واحدة منها ما يلي: قياس التزامات التأمين باستخدام الأساس غير المخصص؛ قياس الحقوق التعاقدية لرسم إدارة الاستثمارات المستقبلية بقيمة تزيد عن قيمتها العادلة عند تطبيقها بالمقارنة مع الرسوم الجارية على الأساس السوقي لخدمات مماثلة؛ استخدام سياسات محاسبية غير موحدة لالتزامات التأمين للشركات التابعة؛ الإفصاحات إذ يفرض تطبيق المعيار الإفصاح عن مجموعة من المعلومات، وهي : المعلومات التي من شأنها مساعدة المستخدمين على فهم المبالغ في القوائم المالية الناشئة عن عقود التأمين، وتضمن: السياسات المحاسبية لعقود التأمين والأصول ذات الصلة والمطلوبات والإيرادات، والمصروفات، والموجودات والمطلوبات والإيرادات والنفقات، والتدفقات النقدية المعترف بها الناشئة، معلومات إضافية تتعلق بقيام مؤمن بتمويل حقوق التأمين لطرف ثالث، كل اقتراضات تؤثر على قياس الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات بشكل كبير، مستويات مختلف التغيرات في متطلبات العقود وأصول إعادة التأمين، وفيما تعلق بتقييم نسبه قبول المخاطر الناشئة عن عقود التأمين، والتي تضم معايير فرعية تتعلق بما يلي: أهداف سياسات قبول و إدارة المخاطر، الأحكام والشروط الواردة في عقود التأمين التي يكون لها تأثير مادي على كمية وتوقيت وعدم التيقن من التدفقات النقدية المستقبلية، مخاطر التأمين، تخفيف المخاطر عن طريق سياسات تقسيم المخاطر لا سيما بإعادة التأمين أو التأمين المشترك، مخاطر السيولة ومخاطر السوق التي يحددها المعيار IFRS7 المذكور أدناه، مخاطر السوق الناشئة؛ والمعلومات المتعلقة بالأدوات المالية الواجب توريدها (IFRS7): يتطلب المعيار افصاحات عن بيانات مالية متعلقة بالأدوات المالية المحددة للمركز المالي لشركة التأمين، ويتم ذلك من خلال إدراج مختلف الإفصاحات المذكورة في المعيار السابق ذكره IAS32 قبل أن يتم إلغائها بصدر هذا المعيار الخامس من معايير المحاسبة الدولية، ومن الافصاحات المطلوبة ما تعلق بمعلومات نوعية وكمية عن المخاطر الناشئة من مختلف الأدوات المالية، وتحديد أهداف الإدارة وسياساتها المنتهجة وكيفيات إدارتها للمخاطر المحتملة، ويتطلب المعيار أيضا افصاحات كمية عن مدى تعرض الشركة لمختلف المخاطر من خلال معلومات تقدمها الإدارة عن استخدام المؤسسة للأدوات المالية والمخاطر الممكنة من خلال استخدامها، يطبق المعيار نطاقيا على كل المنشآت وأشكال الأدوات المالية، ومختلف عقود البيع والشراء

الكلاسيكية ، وكذا ما تعلق بالمصالح في الشركات الفرعية والمشاريع الاستراتيجية المشتركة ماعدا المشتقات التي تلي أداة حقوق ملكية، باستثناء كل الإفصاحات الواردة في المعيارين IAS32 و IAS39 .

4. خاتمة:

ساهمت مجموعة من التحولات في ظهور مصطلح الحوكمة، فظهر في بداياته الأولى كنظام وكالة نتيجة لعدم قدرة أصحاب الأسهم في الشركات على إدارة أموالهم، ونظرا للمشاكل التي نشبت بين أصحاب رؤوس المال والوكلاء ظهرت تحديث للمفهوم ليظهر في شكله الحديث كحل للأزمات التي تنشأ بين مختلف الأطراف، ولخلق الشفافية اللازمة في الإدارة بما يضمن مصالح المساهمين، ويزيد مستويات الثقة بين أصحاب المصالح المختلفة، فالحوكمة نظام إداري للشركات من أجل تحكيم أعمالها، وتحقيق أعلى مستويات الجودة الإدارية، وهي تلك العلاقات القائمة بين مختلف الفواعل في المؤسسة من حملة أسهم وإدارة ومجلس إدارة ومختلف أصحاب المصالح.

تمثل شركات التأمين شكلا من المؤسسات التي تحاول التوفيق بين مصالح المؤمن عليهم، ومصالحها من خلال توظيف الأموال المحصل عليها في مشاريع مربحة، بما يسمح لها بتغطية نفقات عملية التأمين، فتواجه نتيجة لذلك مختلف الأخطار والأزمات المالية، فاتجهت إلى تحقيق الرشادة من خلال الإدارة المستقبلية القائمة على تبني آليات الحوكمة في مختلف الهياكل للتخفيف من الأخطار، وبناء الثقة وحماية المصالح، ونظرا لطابعها الخاص تعتمد نظاما حوكميا خاصا بها نسبيا، وتلجأ إلى مختلف المعايير المعمول بها دوليا، تعتمد في ذلك على مجموعة آليات وبناء مؤسسي قوامه: مجلس الإدارة، المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة، إدارة المخاطر، وتهدف من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها حماية مصالح أصحاب المصلحة، وتفعيل نظام رقابي فعال لتحقيق القيمة المضافة.

تعتمد شركات التأمين على ما خلصت إليه اللجنة الدولية للمحاسبين وهو المعايير المحاسبية الدولية، فتعتمد عليها في عملية إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة، فتعمل التحسين والتسويق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من المعايير أهمها:

- عرض القوائم المالية (IAS1)، منافع المستخدمين (IAS19)، والذي خلق قاعدة مهمة تخص عرض وتمثيل القواعد المالية.

- عرض الأدوات المالية (IAS32)،. يهدف المعيار إلى تعزيز فهم مستخدمي القوائم لأهمية الأدوات بالنسبة للمركز المالي للمنشأة وتدفعاتها النقدية كما أنه ألغى العمل بالبند الواردة في المعيار عن الإفصاح من خلال بند مستقل للإفصاح عن الأدوات المالية اي المعيار IFRS7
- الاعتراف وقياس الأدوات المالية (IAS39)، والذي ينطبق على الحسابات المدينة والدائنة المتعلقة بالإيجارات.
- المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية الواجب توريدها (IFRS7) وتتطلب بيانات مالية متعلقة بالأدوات المالية المحددة للمركز المالي لشركة التأمين.

قائمة المراجع:

1. Boussadia Hichem, (2014) , **La gouvernance d'entreprise et le contrôle du dirigeant : cas de l'entreprise publique Algérienne**, thèse de doctorat, management des organisations, spécialité : audit et contrôle de gestion, université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen.
2. Hémard joseph ، **théorie et pratique des assurances terrestres**.1.imper contant- laguerre .
3. ادريج، جورج، (2006) مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ترجمة محمد توفيق البلقاني وآخرون، دار المريخ، مصر.
4. الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 20 رمضان 1395 هجري الموافق ل 26 سبتمبر.
5. براهمي، خالد، (2018)، فعالية الحوكمة في إدارة المخاطر التشغيلية عينة من وكالات البنوك التجارية بتبسة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، المجلد 9، العدد 3.
6. بلغيث، مداني، (2004)، أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 13.
7. بن حسين، سليمة، (2015)، "الحوكمة...دراسة في المفهوم"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الشهيد حمة لحض، الوادي، العدد 10.

8. بوفليح، نبيل، بونعجة، سحنون، (2012)، محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية - الواقع العملي وآفاق التطوير - تجار دول -، جامعة الشلف، 03-04 ديسمبر 2012.
9. جوهر، عبد الله، (2014)، الإدارة في الشركات والمؤسسات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2014.
10. حميدوش، حورية، (2018)، حوكمة شركات التأمين من خلال تطبيق معايير الملاءة المالية دراسة حالة التأمين في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود وبنوك، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
11. ختال، سهام، عدالة، محمد، (2021)، الحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، المجلد: 13، العدد: 02.
12. سلوم، حسن عبد الكريم، محمد نور، يبتول، (2009)، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال"، التحديات-الفرص-الآفاق "جامعة الزرقاء، الأردن، 10 و 11 نوفمبر 2009.
13. سنجاق، نور الدين، (2022)، واقع تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الشلف، المجلد 5، العدد 1.
14. صدقي، عبد الهادي، الزماميري، محمود، (2014)، إدارة التأمين، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.
15. فرحان، طالب علاء، المستهداني، شيحان إيمان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصرف.
16. ميرة، عثمان، (2012)، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمين، جامعة المسيلة.